

بسم الله الرحمن الرحيم

رقم التبليغ:	١٤٠٤
بتاريخ:	٢٥/٧/٢٠٢٠

ملف رقم: ١٩١٤/٤/٨٦

مجلس الدولة
الجمهورية العربية السورية
مجلس الدولة
مجلس الدولة
مجلس الدولة

جمهورية مصر العربية
 مجلس الدولة
 رئيس الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
 المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

السيد الأستاذ الدكتور/ رئيس جامعة بنى سويف .

تحية طيبة، وبعد

فقد اطلعنا على كتابكم الوارد إلينا برقم (١٠٩٥) المؤرخ ٢٠١٥/١٢/٩م، الموجه إلى السيد الأستاذ المستشار رئيس مجلس الدولة، بشأن طلب إبداء الرأي القانوني فى كيفية تحديد المجموعة النوعية والمسمى الوظيفي والدرجة المالية للمعيدين والمدرسين المساعدين بعد نقلهم إلى وظيفة أخرى بالكادر العام، وهل يتم الاحتفاظ لهم بمرتباتهم السابقة من عدمه، وما هى المميزات المالية التى يتم تجريدهم منها بعد نقلهم، وهل يستأنم الأمر العرض على لجنة الموارد البشرية للموافقة على المسمى الوظيفي والمجموعة النوعية التى سيتم النقل عليها، وكذا كيفية ترقيتهم وتحديد أقدميتهم بعد النقل، وهل يتم تحديد الأقدمية منذ التعيين بالكادر الخاص (معيد أو مدرس مساعد) أم منذ النقل إلى الوظيفة الإدارية بالكادر العام، وذلك كله فى ضوء أحكام القانون رقم (١٨) لسنة ٢٠١٥م بشأن الخدمة المدنية .

- وتُفيد : أن الموضوع عُرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٢٤ من يونيو عام ٢٠٢٠م، الموافق ٣ من ذي القعدة عام ١٤٤١هـ؛ فاستعرضت ما استقر عليه إفتاؤها من أن نكول الجهة الإدارية طالبة الرأي أو عرض النزاع، عن تزويد جهة الفتوى المختصة بما طلبته من بيانات ضرورية لإبداء الرأي فى الموضوع، أو الفصل فى النزاع، رغم حثها على ذلك أكثر من مرة، إنما ينبئ عن عدولها عن طلب الرأي، أو طلب عرض النزاع على الجمعية العمومية بما يوجب معه حفظ الطلب.



تابع الفتوى ملف رقم: ١٩١٤/٤/٨٦

(٢)

وترتيباً على ما تقدم، وإذ طلبت إدارة الفتوى المختصة من السيد الأستاذ الدكتور/ رئيس جامعة بنى سويف بموجب كتابها رقم (٦٧٤) المؤرخ ٢٠٢٠/٤/١م موافاتها ببعض المستندات والبيانات اللازمة لإبداء الرأى فى الموضوع عاليه، واستعجالها لهذه المستندات والبيانات بموجب كتابها رقم (٨١٤) المؤرخ ٢٠٢٠/٤/٢٦م، وقد تضمن هذا الكتاب الإشارة إلى أن عدم موافاة إدارة الفتوى بالمستندات والبيانات المطلوبة يعد عدولاً عن طلب عرض الموضوع، إلا أن الجامعة المذكورة نكلت عن موافاتها بتلك البيانات والمستندات، الأمر الذي يبنى عن عدولها عن طلب عرض الموضوع على الجمعية العمومية، مما يتعين معه حفظه.

لذلك

انتهت الجمعية العمومية تقسمى الفتوى والتشريع إلى حفظ الموضوع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريراً فى: ٢٠٢٠/٧/١٣

رئيس

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

المستشار/

هاشم يسرى سليمان الشينخ

النائب الأول لرئيس مجلس الدولة



٢٠٢٠